

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

إنهاء الدلائل المحتوم على شرطية المعصوم

لقد حَشَرَ الشيخ مرتضى الحائري بقية الأدلة المرتبطة «بشرطية المعصوم و منصبه الخاص» قائلاً: [1]

– «السابع عشر: خبر دعائم الإسلام عن عليّ عليه السلام أنه قال: «لا يَصْلَحُ الحُكْمُ و لا الحدودُ و لا الجمعةُ إلّا بإمام عدل» [2] (و رغم أن كلمة «لا يصلح» لدى المتعارف الدارج تعني «عدم المناسبة و الرجحان» و لكنها لدى المصطلح الروائي توازن «لا ينبغي» تماماً – أي بمعنى لا يسوغ – و إن لفظة «الحكم» ستستوعب الحكومة أيضاً لا القضاء فحسب و ستقويه الرواية التالية).

– الثامن عشر: ما روي عن الأشعثيات: «إن الجمعة و الحكومة لإمام المسلمين» [3].

– التاسع عشر: ما في الجواهر عن رسالة الفاضل بن عصفور، روى مرسلاً عنهم عليهم السلام: «إن الجمعة لنا، و الجماعة لشيعتنا (فالآلام للاختصاص نظير الرواية التالية)» [4]

– العشرون: ما في الجواهر عنها أيضاً عنهم عليهم السلام: «لنا الخمس و لنا الأنفال و لنا الجمعة و لنا صفو المال (من الغنائم)» [5]

– الحادي والعشرون: ما فيها أيضاً من النبوي المشهور: «أربع للؤلاة: الفيء و الحدود و الصدقات و الجمعة» [6].

– الثاني والعشرون: ما عن الجعفریات (وهو نفس الأشعثيات) عن عليّ عليه السلام و فيه: «إذا كان عليهم أمير يقيم الحدود عليهم، فقد وجب عليهم الجمعة و التشريق» (فقد صدرت لفظة «الأمير» مشياً مع ظروف عصره عليه السلام العصبية فنظراً لفترة صدور الرواية الخانقة و الجاهلة لم يتفوه الإمام بالمعصوم).

– الثالث والعشرون: ما عنها أيضاً: «أن علياً عليه السلام قال: لا يصح الحكم و لا الحدود و لا الجمعة إلّا بإمام». (و ربما قد استنسخ «يصح» بدلاً عن «يصلح» بحذف اللام).

– الرابع والعشرون: ما عنها أيضاً: «أن علياً عليه السلام سئل عن الإمام يهرب (و يختفي) و لا يخلف أحداً يصلي بالناس، كيف يصلون الجمعة؟ قال: يصلون كصلاتهم أربع ركعات (أي ظهراً)».

– الخامس والعشرون: ما عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليهما السلام أنه قال عليه السلام: «لا جمعة إلّا مع إمام عدل تقي». [7]

هذا ما يمكن الاستدلال به على الاشتراط بالإمام المعصوم في الجملة.»

إذن فهذه المنظومة الأخيرة سيُعطىها عنوان واحد «الشأنية و المكانة الخاصة للمعصوم تجاه الجمعة».

- و بدايةً سنسَحَن حجيةَ كتاب الدّعاء فإنّه قد هوجِم باعتراضات عدّة بينما:

1. «كتاب دعائم الإسلام للقاضي النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي المتوفى سنة «363ق» (فكان) أقوم مصدر لدراسة القانون عند الفاطميين و هو مقسّم إلى جزئين: العبادات و المعاملات، و يعرف في تاريخ أدب الدعوة الإسماعيلية المستعلية بسيّدنا قاضي القضاة و داعي الدعاة النعمان بن محمد، و قد يختصر المؤرخون فيقولون «القاضي النعمان» (بدلاً عن استعمال كنيته «أبي حنيفة») تمييزاً له عن صاحب المذهب الحنفي، و يُطلق عليه ابن خلّكان و مؤلفو الشيعة الاثني عشرية «أبا حنيفة الشيعي» خَدَم المهديّ بالدولة الفاطمية التسع السنوات الأخيرة من حكمه ثم ولي قضاء أطرابلس في عهد القائم بأمر الله الخليفة الثاني للفاطميين، و في عهد الخليفة الثالث المنصور بالله عُيِّن قاضياً للمنصورية، و وصل إلى أعلى المراتب في عهد المعز لدين الله الخليفة الفاطمي الرابع، إذ رفعه إلى مرتبة قاضي القضاة و داعي الدعاة» [8]

2. و مطلع كتابه تشهد بأنّه اثنا عشريّ جزءاً إذ قد قلّد الكافي فاستفتح أبوابه بكتاب «الولاية».

3. و حكايات المحقق الخوئي عن شخصيته الرفيعة قائلاً: «و تقدّم عن الشيخ الحرّ بعنوان النعمان بن أبي عبد الله مدحه، و أنّه كان مالكيّ المذهب، ثمّ انتقل إلى مذهب الإمامية، و قال السيّد بحر العلوم في رجاله: «النعمان بن محمد بن منصور قاضي مصر، و قد كان في بدو أمره مالكيّاً، ثمّ انتقل إلى مذهب الإمامية، و صنّف على طريق الشيعة كتباً، منها كتاب دعائم الإسلام.» [9]

4. و المروية التالية قد نصّت على أنّه إمامي تامّ: «دعائم الإسلام» [10] رُوينا عن الأئمة عليهم السلام: أَنَّهُمْ أَمَرُوا بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّقَرُّبِ بِعَقَبِ كُلِّ صَلَاةٍ قَرِيبَةٍ وَ التَّقَرُّبُ أَنْ يَبْسُطَ الْمُصَلِّي يَدَيْهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَقَامِهِ وَ بَعْدَ أَنْ يَدْعُوَ إِنْ شَاءَ مَا أَحَبَّ وَ إِنْ شَاءَ جَعَلَ الدُّعَاءَ بَعْدَ التَّقَرُّبِ وَ هُوَ أَحْسَنُ وَ يَرْفَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ وَ يَقْلِبُ ظَاهِرَهُمَا وَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ رَسُولِكَ وَ نَبِيِّكَ وَ بَعْلِي وَ صَبِيهِ وَ وَلِيِّكَ وَ بِالأئمة مِنْ وَلَدِهِ الطَّاهِرِينَ - الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ يُسَمِّي الأئمة إِمَاماً إِمَاماً حَتَّى يُسَمِّي إِمَامَ عَصْرِهِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِهِمْ وَ أَتَوَلَّاهُمْ وَ أَتَبَرَّأُ مِنْ أَعْدَائِهِمْ وَ أَشْهَدُ اللَّهُمَّ بِحَقَائِقِ الْإِخْلَاصِ» [11]

5. و قد هَتَفَ ضمن ديباجته قائلاً: «فهذا هو الثّابت ممّا رُوينا عن رسول الله صلى الله عليه و آله و عن الأئمة من ولده صلى الله عليه و آله» [12]

6. فلو أصررت على اسماعليته لأجبناك بأنّه قد اتقى عن الفاطميين التابعين للإسماعيل، فنظراً لمنصبه الخطير لم يتجاهر بالاثني عشرية، و على أية تقديرة فإن رواياته معتبرة و حجة.

7. و قد انتهجنا مسبقاً منهجية العلامة الحليّ بأنّا مُستغنون عن التوثيقات الخاصة و التصريحات الناصّة بل يهّمنا لتوثيق المرء و تعديله ألاّ يقدح و لا يجرح - أي عدم المانع - و لهذا سيُعدّ المجاهيل موثّقين نظراً لأصالة العدالة و الصّحة و أخذاً بنقل الجليل عنه.

- فرغم هذه الوثائق، و لكن قد هوجِم صاحب الدّعائم بفتياه النادرة نظير أنه:

Ø لا يتنجّس الماء القليل كالكرّ، و لكنّه لا يجرح إذ بعض الفقهاء كالفيض قد أقرّه أيضاً فلا محذور إذن.

Ø يَعْتَقِدُ بَصَحَةِ التَّوَضُّعِ بَدَأَ بِالْيَدِ الْيُسَارَى ثُمَّ الْيُمْنَى، وَ لَكِنَّهُ مَعْتَقِدٌ فِقْهِيٌّ لَا يُضَادُّ أُصُولَ الْإِمَامِيَّةِ أُسَاساً.

Ø رَخَّصَ السَّجْدَةَ عَلَى الصَّوْفِ.

Ø وَ أَنْقَضَ الْوَضُوءَ بِالْمَذْيِ وَالْوَدْيِ - وَفَقاً لِلْفِرْقَةِ الْبَكْرِيَّةِ أَيْضاً -.

Ø وَ اسْتَنْكَرَ مَشْرُوعِيَّةَ الْمُتَعَةِ الْعَقْدِ. وَ لَكِنْ هَذِهِ النَّظَائِرُ وَالْفُتَيَا بَرُمَتْهَا لَا تُصَادِمُ إِمَامِيَّةً أَبَداً.

- وَ قَدْ انْتَقَدَ أَيْضاً بِأَنَّ الْكُتُبَ الْجُغَرِيَّاتِ وَ قَرَبَ الْإِسْنَادِ وَالْدَّعَائِمِ وَ... قَدْ تَوَصَّلَتْ مِنْ دَوْلَةِ الْهِنْدِ إِلَى الْمَحْدَثِ النَّوْرِيِّ مُتَأَخِّراً (1320ق) بِحَيْثُ إِنَّ الْأَيُّوبِيِّينَ - عَقِيبَ انْهِيَارِ دَوْلَةِ الْفَاطِمِيِّينَ - هُمُ الَّذِينَ قَدْ اسْتَجْمَعُوا كِتَابَ الدَّعَائِمِ وَ أَقْرَأَهَا ضَمْنِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ فَاسْتَوْدِعَتْ فِي الْهِنْدِ آنَذَاكَ ثُمَّ انْتَقَلَتْ إِلَى الْمَحْدَثِ، فَبِالتَّالِيِ إِنَّ هَذِهِ الْفَاصِلَةَ الزَّمْنِيَّةَ سَتُبْعِدُ اسْتِنَادَ الْكِتَابِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ.

Ø بَيْنَمَا سَنَرُقُصُ هَذِهِ الْإِحْتِمَالِيَّةَ بِأَنَّ صَنْدِيداً كَالشَّيْخِ الصَّدُوقِ وَ بَعْضَ الْمَحْدَثِينَ الْكُبَرَاءِ قَدْ تَنَاقَلُوهُ وَ اتَّكَّنُوا عَلَيْهِ تَمَاماً ثُمَّ حِينَ طَابَقُوا - لَدَى الْقَرْنِ التَّاسِعِ - بَيْنَ مَنَقُولَاتِ الْأَعْلَامِ وَ بَيْنَ النُّسَخِ الْأَصِيلَةِ الَّتِي اسْتَوْدِرَتْ مِنْ الْهِنْدِ فَقَدْ اسْتَكْشَفُوا أَنَّهَا مُتَطَابِقَاتٌ مَعاً تَمَاماً فَبِالتَّالِيِ قَدْ تَوَفَّرَ الْاطْمِئْنَانُ السَّدِيدُ بِأَنَّهُ نَفْسُ الْكِتَابِ الْمَتَدَاوِلِ.

- وَ أَمَّا الْجَوَاهِرُ فَقَدْ طَعَنَهُ أَيْضاً قَائِلاً: «خَبَرَ الدَّعَائِمِ الْمُطْعُونَ فِي مَصْنَفِهِ وَ فِي أَخْبَارِهِ سَيِّمًا الَّتِي أَرْسَلَهَا ظَاهِراً» [13] إِنْ لَمْ يَتِمَّ تَوْثِيقُهُ عَمُوماً وَ لَا خُصُوصاً [14]

Ø وَ لَكِنْ الْبَعْضُ قَدْ أَجَادَ حِينَ بَرَّرَهُ «بِالتَّقْيَةِ» عَنِ السُّلْطَاتِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ. [15] فَرَغِمَ أَنْ صَاحِبَ الْمُسْتَدْرَكِ - الْمَحْدَثِ النَّوْرِيِّ - قَدْ اسْتَجْمَعَ شَتَّى الْقَرَائِنِ وَ الْوَنَائِقَ لِنَقْوَةِ شَخْصِيَّتِهِ وَلَكِنَّا لَمْ نَقْتَنِعْ بِهَا فَلَمْ يُفْلِحْ فِيهَا، بَيِّدَ أَنَا:

• نَرْتَبِي أَنَّ الشَّخْصِيَّةَ غَيْرَ الْمَقْدُوحَةِ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ التَّوْثِيقِ فَتُعَدُّ مَعْتَبَرَةً.

• وَ بِالْأَخْصِ أَنَّهُ يَحْظَى بِتَأْلِيفَاتٍ عَدِيدَةٍ وَفَقاً لِتَصْرِيحِ ابْنِ خَلْكَانَ بِأَنَّهُ قَدْ أَلَّفَ: «الْاِقْتِصَارُ فِي الْفِقْهِ وَ كِتَابُ الْأَخْبَارِ وَ...» وَ حَيْثُ لَمْ يَسْتَذْكَرِ «الدَّعَائِمَ» وَ لَكِنْ يَبْدُو أَنَّ كِتَابَ الْأَخْبَارِ يَنْطَبِقُ عَلَى الدَّعَائِمِ.

• قَدْ لَاحِظْنَا إِقْرَارَهُ السَّامِيَّ ضَمْنَ تَمْهِيدَةِ الدَّعَائِمِ قَائِلاً: «فَقَدْ رَأَيْنَا وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ عِنْدَ ظَهْوَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْ نَبْسُطَ كِتَاباً جَامِعاً مُخْتَصِراً يَسْهُلُ حِفْظُهُ وَ يَقْرُبُ مَا خُذَهُ وَ يُغْنِي مَا فِيهِ مِنْ جُمْلِ الْأَقَاوِيلِ عَنِ الْإِسْهَابِ وَ التَّطْوِيلِ نَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى الثَّابِتِ الصَّحِيحِ مِمَّا رُوِيَ عَنْ الْأَئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ الرِّوَاةُ عَنْهُمْ فِي دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ وَ ذَكَرَ الْحَلَالَ وَ الْحَرَامَ وَ الْقَضَايَا وَ الْأَحْكَامَ» [16] أَجَلَ قَدْ زَلَّ مَصْنَفُهُ حِينَمَا أَدْرَجَ الرِّوَايَاتِ الْمَضَادَّةَ لِلْإِجْمَاعِ نَظِيرَ انْعِدَامِ مَشْرُوعِيَّةِ الْعَقْدِ الْمُنْقَطِعِ أَوْ نَاقِضِيَّةِ الْوَدْيِ وَ الْمَذْيِ لِلْوَضُوءِ.

• قَدْ رَسَخْنَا مُسَبِّقاً اعْتِبَارِيَّةَ الْمَنَقُولَاتِ الْمَأْثُورَاتِ مِنْ خِلَالِ «مُضَامِينِهَا وَ مَحْتَوَاهَا» فَنَظَّمْنَاهَا تَتَرّاً وَفَقَ الْأَرْقَامَ التَّالِيَةَ:

1. مُوَافَقَةُ الْكِتَابِ وَ السَّنَةِ الْقِطْعِيَّةِ. [17]

2. فَلَوْ افْتَقَدْنَاهَا فَتَلَجَّأَ إِلَى مُخَالَفَةِ الْعَامَّةِ.

3. وَ إِلَّا فَالْشَّهْرَةُ الْمَعْمُولُ لَهَا قَدِيماً نَظْراً لِلْأَمْرِ الْوَارِدِ: «خُذْ بِمَا اشْتَهَرَ بَيْنَ أَصْحَابِكَ» فَإِنَّهُ يَحْتَضِنُ الشَّهْرَةَ الْعَمَلِيَّةَ - وَفَقاً لِلرَّأْيِ

الشَّهير- و الفتاويَّة أيضاً وفقاً للأُصَبِّ، إذ قد بنوا و التَّزَمُوا باتِّخاذ المَعْتَبَرَات القِيَمَات لا المزيَّفات المكذوبات.

4. و إلاَّ فالملاذ هو «الوثوق الخبري» عبر القرائن المُكْتَنِفَة - خارجاً و داخلاً-.

5. ثمَّ المرحلة النَّهائيَّة هي مُدارسة سلسلة السَّنَد.

فبالتَّالي، إنَّها تُعدَّ عينَ وصاياهم عليه السَّلام تماماً لا دراسة وثاقة الأشخاص بدايةً و لا السَّنَد فلا تُعدَّ الخطوة الرَّجاليَّة و السَّنديَّة هي الأولويَّة الرَّئيسيَّة كما زعمه المحقِّق الخوئي - للأسف الشَّدِيد - حيث قد زَرَعَ في أوساط تلامذته و غيرهم «معياريَّة السَّنَد» - لا الدَّلالة - بحيث قد شاعت هذه النَّظريَّة الخاطئة و الهادمة للتَّراث الشَّيعيِّ، فإنَّه قد استنكر الكثير من القواعد الفقهية كقاعدة «ما غلب الله» و اليَد و الجَبَّ و اشتغال الكفار بالفروع ... فرغم أنَّه ضمن علم الأصول قد تَبَنَّى حجيَّة «الوثوق الخبري» و رآه مُكفياً و لكنَّه - من المؤسِّف جدًّا - لم يُطبِّقه ضمن الفقه أساساً بحيث قد أنقَضَ مبناه الأصوليَّ كاملاً، فاستنكاراً عليه نعتقد:

• أنَّ مِشِيَّتَه و سلوكه ستَتَقَبَّل و تُضَيَّر التَّراث الشَّيعيَّ الأثريُّ الأصيل بينما المنهجية الحامية للتَّراث هو منهج المشهور وفقاً لما رَبَّناه للتَّوَّ.

• و من إنكاراته أيضاً أنَّه قد ألغى حجيَّة الروايات المأثورة بكلمة «قال و روي» ضمن «مَنْ لا يَحْضُر» بينما الكثير كصاحب تحرير الوسيلة و الوالد المحقِّق و... قد فكَّكوا ما بين حجيَّة «قال» و انعدام حجيَّة «روي» و لكنَّا قد ارتَقينا فاستَقْبَلنا كافَّة روايات الكتاب نظراً لشهادة الصَّدوق الثَّميَّة ضمن تمهيدته بل و قد صَحَّحنا قاطبةً «الكتب الأربعة» وفقاً لنهج الأخباريَّة السَّيِّد مصطفى الخميني و كذا المحقِّق النَّائبيُّ بشأن «الكافي» حيث قد اعتبره بأكمله، أجل لو أحرزنا بضعها مضادَّة للقرآن أو السَّنَّة القطعيَّة لَنَبَذنا تلك فحسب نظير روايات السَّياريِّ بشأن تحريف القرآن و روايات سهو النَّبيِّ و نومه المضادَّ للقرآن الكريم بتأ.

• و امتداداً لذلك، لم نَعْهَد من قِبَل الأئمَّة أنَّهم قد أحوالوا السَّائِلَ إلى دراسة الوثاقة أو السَّنَد أو الأشخاص بل كانوا يُرجعونهُ إلى المعايير السَّالفة [18].

[1] صلاة الجمعة (للحائري)، ص: 90

[2] المستدرک ج 1 ص 408 ح 4 من باب 5 من أبواب صلاة الجمعة. و في الجواهر: «إلاَّ للإمام أو من يقيمه الإمام» ج 11 ص 158.

[3] البدر الزَّاهر ص 30.

[4] الجواهر ج 11 ص 158.

[5] نفس اليَنبوع.

[6] نفس اليَنبوع.

[7] نفس اليَنبوع.

[8] ابن حيون، نعمان بن محمد. مصحح آصف فيضي. ، دعائم الإسلام، جلد: ١، صفحه: 9-11 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث

[9] خوئي سيد ابوالقاسم. معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة. Vol. 20. ص184 [بى جا] - .

[10] دعائم الإسلام ج ١ ص ١٧١ باختلاف في اللفظ.

[11] نوري حسين بن محمدتقى. مستدرک الوسائل. Vol. 5. ص63 بيروت - لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

و لكنّه يعتقد بأنّ الأئمة عليهم السّلام مستورون و هذا سيلائم الاسماعليّة أيضاً و لهذا لم يذكر رواية من بعد الإمام الصادق

[12] ابن حيون نعمان بن محمد. دعائم الإسلام. Vol. 1. ص103 قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[13] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص98 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[14] و قد زلزل المحقّق الخوئي شخصيّة أيضاً قائلاً: «أقول: إن كتاب دعائم الإسلام فيه من الفروع على خلاف مذهب الإمامية، قد ذكر جملة منها في ذيل محاضراتنا في الفقه الجعفري، و مع ذلك فقد بالغ شيخنا المحدث النوري - قدس الله نفسه - في اعتبار الرجل و أنه كان من الإمامية المحقة، فهو لم يثبت، فالرجل مجهول الحال، و على تقدير الثبوت فكتابه دعائم الإسلام غير معتبر، لأن رواياته كلها مرسلة، ثم إن ما ذكره السيد بحر العلوم من أنه لم يرو عن بعد الصادق من الأئمة ع، ناقش فيه المحدث النوري - قدس سره -، فذكر أنه روى في كتاب الوصايا، عن ابن أبي عمير، عن أبي جعفر ع، و لا شك في أن ابن أبي عمير لم يدرك الباقر ع، و المراد بأبي جعفر ع في هذه الرواية هو الجواد ع، فإن ابن أبي عمير لم يدرك الباقر ع جزماً.» (خوئي سيد ابوالقاسم. معجم رجال الحديث و تفصيل طبقات الرواة. Vol. 20. ص185.)

[15] و ذلك وفقاً لتصريح السيّد بحر العلوم قائلاً: «وكتاب الدعائم كتاب حسن جيّد، يصدّق ما قد قيل فيه، إلّا أنّه لم يرو فيه عمّن بعد الصادق من الأئمة عليهم السلام، خوفاً من الخلفاء الإسماعيليّة، حيث كان قاضياً منصوباً من قبلهم بمصر، لكنّه قد أبدى من وراء ستر النقيّة حقيقة مذهبه بما لا يخفى على اللبيب، وذكر صاحب تأريخ مصر (أي كتاب: أخبار مصر (للمسبحي)، لا يوجد لدينا كتابه) وغيره (أي: كتاب الوافي في الوفيات ١: ٣٣٥٥): «إنّه كان من أهل العلم والفقه والدين والنبيل على ما لا يزيد عليه» (بحر العلوم محمدمهدى بن مرتضى. مصابيح الأحكام. Vol. 3. ص282 قم - ايران: ميثم التمار).

[16] ابن حيون نعمان بن محمد. دعائم الإسلام. Vol. 1. ص2 قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[17] حيث قد أثر عنهم عليهم السّلام: ««إذا جاءكم عنّا حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإذا وافقه فخذوه، و إن خالفه فردّوه و اضربوا به عرض الحائط» و في الكافي بسند صحيح عن الصادق عليه السلام: «إنّ الحديث الذي لا يوافق القرآن فهو زخرف» و عنه صلى الله عليه و آله: «ستكثر من بعدي الأحاديث، فما وافق كتاب الله فخذوه، و ما خالفه فانبدوه» (راجع تهذيب الاحكام ٣٠٢:٦، و أصول الكافي ١: ٦٩ ح ٢).

[18] حيث قد أثر عنهم عليهم السّلام: ««إذا جاءكم عنّا حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإذا وافقه فخذوه، و إن خالفه فردّوه و

اضربوا به عرض الحائط» و في الكافي بسند صحيح عن الصادق عليه السلام: «إنَّ الحديث الذي لا يوافق القرآن فهو زخرف» و عنه صلى الله عليه و آله: «ستكثر من بعدي الأحاديث، فما وافق كتاب الله فخذوه، و ما خالفه فانبدوه» (راجع تهذيب الاحكام ٣٠٢:٦، و أصول الكافي ١:٦٩ ح ٢).